الشمال السوري وسياسة أنصاف الحلول

محمد نادر العمري

بعد أيام من انتهاء محادثات نور سلطان، والتي باتت معروفة بمحادثات أستانا، وفي ظل ما كان ينتظر من تنفيذ ما تمخض عنها وبخاصة بعد إحياء هش لاتفاق وقف إطلاق النار الذي سقط مجدداً في خندق المراوغة وعدم الالتزام، تعود الجغرافية الشمالية بشقيها الغربي والشرقي لتصدر واجهة المشهد السوري من حيث تصاعد منسوب حدة التصريحات والتهديدات المتناقضة واحتمالية تسارع التطورات والأحداث ميدانياً بشكل غير محسوب ينبئ في بعض مساراته نحو اشتباكات لا تحمد عقباها.

فعلى الرغم أن البعض من المتابعين صنف اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم إقراره في اليوم الأول من محادثات أستانا على أنه يشكل نواة وصيغة أولية للتنسيق غير المباشر بين دمشق وأنقرة، باعتبار أنه تم اتفاق عليه مسبقاً بين الأطراف الضامنة وبموافقة دمشق التي اشترطت تنفيذ مخرجات سوتشي لنجاحه والحفاظ عليه، تزامناً مع إجراء عملية تبادل وتحرير لمخطوفين لدى المجموعات المسلحة مقابل إطلاق عدد من الموقوفين بالتنسيق بين روسيا وتركيا، ومسارعة النظام التركي مؤخراً لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

إلا أن هذه الخطوات لا يمكن تصنيفها بأنها إجراءات بناء ثقة أو تغير في السلوك السياسي الخارجي للنظام التركي تجاه سورية، في ظل استمرار هذا النظام بالقفز على حبال الابتزاز ما بين روسيا وأميركيا واستغلال هامش الخلاف بينهما لتحقيق مطامعه التوسعية، لذلك فإن نفاد الصبر السياسي السوري كما وصفه رئيس الوفد السوري بشار الجعفري، إضافة إلى الضغط الروسي الإيراني لخرق الجمود في المشهد السياسي، فضلاً في الرغبة المشتركة للدول الضامنة مجتمعة وبأهداف متناقضة في تعزيز قوة أستانا ومنحه رصيداً إضافياً مؤقتاً في ظل التجاذبات والكباشات الدائرة بين هذه الدول مع واشنطن على الصعيد الفردي أو الجماعي، هو ما دفع أنقرة لسياسة أنصاف الحلول في محاولة منها أولاً لكسب الوقت الذي تبتغيه حسب ظنها، لإمداد أذرعتها العسكرية في منطقة خفض التصعيد، بالأسلحة وتخفيف حجم خسائرهم التي تكبدوها مؤخراً وإعادة تموضعهم على جبهات القتال ثانياً، وفي الجانب الثالث فإن أنقرة هدفت إلى تخفيف حجم ضغوط موسكو وأنقرة عليها وكسب ودهما في الآونة الحالية للتفرغ نحو تحقيق مشروعها المتعلق بإقامة المنطقة الآمنة في الشمال الشرقي في الجانب الرابع لفرض رؤيتها ضمن التجاذب الحاصل بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية.

في المقابل نجد أن الولايات المتحدة الأميركية لجأت لذات السياسة في التعاطي مع تركيا حول مشروع المنطقة الآمنة، وهو الأسلوب الذي اتبعته سابقاً حول منبج، وهذا التكتيك الذي يطلق عليه «أنصاف الحلول» برز في تصريح عراب العلاقة التركية الأميركية ومبعوث الأخيرة الخاص حول سورية جيمس جيفري في تسويقه لما وصفه «رؤية أميركا الجديدة للمنطقة الآمنة» في محاولة لاحتواء إصرار النظام الأردوغاني بشن عدوان على الشمال السوري لاستئصال ما وصفه بالإرهاب بذريعة حماية أمن بلاده القومي، حيث تغيب هذه الرؤية الجديدة لواشنطن أي دور لحليفتها المحلية «قسد» ولم تذكر أي وجود للقوات الأجنبية متعددة الجنسيات وحصر إدارتها بالشريكين التركي والأميركي فقط وفق وصف جيفري، وتتضمن إضافة إلى ذلك مراضاة واضحة لتركيا من خلال زيادة عمق الرقعة الجغرافية لهذه المنطقة الآمنة من ٥ إلى ١٥ كم، وهي نصف المساحة التي تريدها تركيا وما يزيد على ضعف المساحة التي طرحتها واشنطن سابقاً وبعمق تقريبي يبلغ حوالي ١٤٠ كم، وهنا يمكن فهم سبب توقيت بيان وزارة الخارجية السورية الذي عبر عن رفضها القاطع لأي شكل من أشكال التفاهمات الأميركية التركية التي تشكل اعتداء صارخاً على سيادة ووحدة سورية أرضاً وشعباً، هذا يشير إلى امتلاك القيادة السورية لمعلومات عن شبه توافق تركي أميركي حول إقامة المنطقة الآمنة التي سيكون ضحيتها حلفاء واشنطن بالدرجة الأولى أي «قسد» التي فضلت الرهان على الأميركي ولم تنصت للنصائح كافّة التي قدمت لها بما فيها النصيحة التي قدمها السفير الأميركي السابق في دمشق روبرت فورد.

اتباع سياسة أنصاف الحلول في الشمال السوري من واشنطن وأنقرة يشير إلى استعصاء الحلول السياسية لتنفيذ أجنداتهم وفقدان مفاتيح الحل في إقناع كل طرف للآخر وتأتي في إطار تبادل الأدوار بين الدول المعتدية، ويصب في مصلحة استنزاف الدولة السورية وتأخير للعملية السياسية، لذلك فإن هذه الدول تلجأ إلى إيجاد بيئات خصبة للأزمات ثم إدارتها على غرار ما يحصل في إدلب وكذلك شرق الفرات، فهي من جانب غير قادرة على حسم عسكري يمكنها من فرض شروط اللعبة ولا ترغب في أي منتوج سياسي لا يناسب رؤيتها، فواشنطن اليوم تبحث عن سبل وطرق لاحتواء تركيا لأهمية موقع الأخيرة جغرافياً ولمحاولة وقف تقاربها مع موسكو وإيران وتحافظ على وجود «قسد» بالمرتبة الثانية وبما يمنع الناتو من المزيد من التصدعات، وتركيا تريد استرضاء روسيا لكسب الوقت في إدلب ولتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية فضلاً عن إدراكها عدم جدية الإدارة الأميركية الحالية والرهان على إدارة قادمة تضع تركيا في أولوية حلفائها في علاقاتها الخارجية عوضاً عن «قسد»، وروسيا في المقابل تبحث عن احتواء تركيا واسترضائها لفرض محور أستانا وما تضمنه من مخرجات مشتركة مع سوتشي لفرض رؤية حول الأزمة السورية بعيداً عن إملاءات جنيف التي تتمسك بها واشنطن، لذلك فإن حلفاء سورية وبخاصة موسكو، تستخدم تكتيك «أنصاف الحلول» مع تركيا والولايات المتحدة بهدف خرق موقف هذه الدول وما يحصل من اتباع سياسة العصا والجزرة مع تركيا هو خير دليل على ذلك، وفي الوقت ذاته هي تسعى إلى توسيع دائرة الدول المشاركة ولو بصفة مراقبين في أستانا، لفرض أمر واقع تتقبله واشنطن في جنيف ولأن جميع الفاعلين المشاركين والمدعوين للمشاركة ذات تأثير وتؤثر في مخرجات الأزمة السورية وإن اختلفت طبيعة هذا التأثر والتأثير.

النقطة الأهم في ذلك أن إتباع تكتيك أو سياسة أنصاف الحلول قد تشكل مبادراتها قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة وقد تغير من طبيعة الاصطفافات السياسية، ولاسيما أن تتركز على توافقات ومبادرات هشة نتيجة الحاجة والضرورة السياسية وليست القناعة السياسية، وهذا برز بشكل ملموس في إعلان متزعم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني رفضه لطلب من وصفهم الأصدقاء في تطبيق سوتشي والانسحاب من جبهات القتال، وعودة المسار العسكري لتصدر الخيارات في إدلب، وسيظهر أكثر إن حصل توافق هو محتمل بين الأميركي والتركي حول المنطقة الآمنة من خلال مسارعة القوى الانفصالية لطلب التنسيق مع دمشق عبر موسكو لضمان الحفاظ على وجودها وتمثيلها.

دمشق في المقابل وبقراءة واقعية هي ليست بعيدة أيضاً عن هذا التكتيك ونجحت في انتهاجه بأكثر من منطقة ولعل عودة الخيار العسكري وإعلان انتهاء وقف إطلاق النار في إدلب ما هو إلا رسالة لفرض واقع سياسي.

الأردن والنظام التركي: تكثيف الجهود للتوصل لحل سياسي للأزمة السورية

الوطن - وكالات

أكدت الأردن والنظام التركي «ضرورة تكاتف الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وفق القرار ٢٢٥٤، يحفظ وحدة سورية ويعيد لها أمنها واستقرارها»، وفي الغضون كثف نظام رجب طيب أردوغان هذه الأيام من تهديداته بشن عدوان جديد ضد سورية لاحتلال مزيد من الأراضي في شمال البلاد!

وقالت وزارة الخارجية الأردنية في بيان، عقب مباحثات أجراها الوزير أيمن الصفدي مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو على هامش محادثات مؤتمر السفراء المقام في أنقرة: إن المباحثات ركزت على «المستجدات الإقليمية والجهود المستهدفة حلّ أزمات المنطقة»، وذلك بحسب مواقع إلكترونية داعمة للتنظيمات الإرهابية في سورية و«المعارضات».

وأكد الوزيران، بحسب البيان، على «ضرورة تكاتف الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وفق القرار ٢٢٥٤، ما يحفظ وحدة الدولة السورية ويعيد لها أمنها واستقرارها، ويحقق المصالحة الوطنية، ويتيح الظروف للعودة الطوعية للمهجّرين».

يأتي تأكيد الوزيرين الأردني والتركي، في وقت يهدد النظام التركي بشن عدوان جديد ضد الأراضي السورية لاحتلال مزيد من الأراضي في شمال البلاد، ما يشير إلى أن ما ورد في بيان الخارجية الأردنية هو مجرد كلام للإعلام.

وفي ما يتعلق بالأوضاع في الخليج العربي، شدد الوزيران على «أهمية خفض التصعيد واعتماد الحوار لحل الأزمة على أسس ترسخ السلم الإقليمي وتضمن علاقات إقليمية قائمة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول».

وفي ما يخص القضية الفلسطينية، أكد الوزيران «وحدة موقف البلدين حول مركزية القضية الفلسطينية وشروط حلها المتمثّلة بتلبية جميع حقوق الشعب الفلسطيني، وخصوصاً حقه في دولته المستقلة وعاصمتها القدس على خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وفق قرارات الشرعية الدولية».

وشدد الوزيران على «مركزية القدس وقدسيتها في العالمين العربي والإسلامي، وضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، وفي مقدساتها الإسلامية والمسيحية».

وأكد الوزيران «استمرار بذل الجهود لضمان تلبية الاحتياجات المالية لوكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين «الأونروا» لتمكينها من الاستمرار بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين وفق تكليفها الأممي».

وقالا: إن الأردن وتركيا «سيستمران في العمل على تعزيز علاقاتهما وتوسعة التعاون الاقتصادي والتجاري وتعميق التنسيق إزاء القضايا الإقليمية، واتخاذ خطوات عملية لتعميق التعاون الاقتصادي والاستثماري والسياحي والدفاعي»، ولفتا إلى أن «استكمال المباحثات حول اتفاقية التعاون الاقتصادي خطوة مهمة على طريق زيادة التعاون الاقتصادي».

واستعرض الصفدي وفق ما ذكرت قناة «المنار» اللبنانية في محاضرة ألقاها خلال المؤتمر الضغوط التي يتعرض لها الأردن نتيجة وجود مهجّرين سوريين فيه.

واعتبر أن «الإرهاب عدو مشترك لا علاقة له بقيم السلام والمحبة واحترام الآخر التي يحملها الدين الإسلامي الحنيف، مؤكداً أن هزيمة الإرهاب تكون بهزيمة ظلاميته.

الجيش يكبد داعش خسائر فادحة.. والاحتلال الأميركي يواصل إدخال المعدات العسكرية لشرق البلاد!

حمص ــ نبال إبراهيم
دمشق - الوطن - وكالات

كبد الجيش العربي السوري وسلاح الجو التابع له، أمس، تنظيم داعش الإرهابي خسائر فادحة بالأرواح والعتاد والمعدات في البادية الشرقية، على حين أدخلت قوات الاحتلال الأميركي إلى مدينة القامشلي بطرق غير شرعية قافلة من عشرات الشاحنات والعربات العسكرية دعماً للميليشيات الكردية الانفصالية.

وذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن وحدة من الجيش والقوات الرديفة اشتبكت مع مسلحي تنظيم داعش بمحيط المحطة الثالثة الواقعة في بادية السخنة، ما أسفر عن إيقاع عدد منهم قتلى ومصابين.

بموازاة ذلك، شن الطيران الحربي السوري عدة غارات جوية استهدف خلالها تحركات لمسلحي داعش على امتداد محيط بادية السخنة وصولاً إلى المنطقة الواقعة بالقرب من الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في أقصى ريف حمص الشرقي، ما أدى لإيقاع إصابات محققة في صفوف التنظيم وتكبيده خسائر بالأرواح والعتاد.

وبالترافق مع ملاحقة الجيش العربي السوري لفلول تنظيم داعش في البادية الشرقية، وفي خرق جديد للقوانين والمواثيق الدولية أدخلت قوات الاحتلال الأميركية إلى مدينة القامشلي بطرق غير شرعية قافلة من عشرات الشاحنات والعربات العسكرية التابعة لما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم ضد داعش، وذلك دعماً لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية التي تحاصر الأهالي وتعتدي عليهم وتسرق النفط في المنطقة الشرقية، بحسب ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

ورصدت مصادر أهلية وإعلامية دخول القافلة المؤلفة من ٢٠٠ شاحنة محملة بمساعدات لوجستية وعربات عسكرية تابعة لـ«التحالف الأميركي» قادمة عبر معبر «سيمالكا» غير الشرعي الذي يربط محافظة الحسكة مع إقليم شمال العراق إلى مدينة القامشلي وذلك دعماً لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية وميليشيا «قسد» التي تعمل بشكل متسارع على تنمية علاقاتها مع كيان العدو الإسرائيلي في مختلف المجالات.

وتوجد قوات احتلال أميركية في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية من البلاد بشكل غير شرعي بذريعة محاربة تنظيم داعش.

إلى ذلك، نشرت شبكة «فرات بوست» المحلية الإخبارية المعارضة، شريط فيديو مصوراً، قالت إنه يتضمن مشاهد لـ«غارات جوية من طيران حربي مجهول الهوية»، استهدفت مواقع تمركز القوات الرديفة للجيش العربي السوري في بلدة التبني في ريف دير الزور الغربي، من دون معلومات عن حجم الخسائر الذي نتج عن القصف.

على صعيد آخر، اعتقلت «قسد» شباناً بهدف سوقهم إلى التجنيد الإجباري في محافظة الرقة، وذكر مصدر إعلامي في «الأسايش» الذراع الأمني لما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، أن «الانضباط العسكري» التابع لـ«قسد» اعتقل ثمانية شبان على حاجز «الفرقة ١٧» بهدف سوقهم إلى التجنيد الإجباري في قواتها.

من جانبهم، شن مسلحو حزب «الاتحاد الديمقراطي – با يا دا» الكردي، حملة دهم وتفتيش واعتقال في أحياء مدينة الحسكة، وذكر الناشط المعارض مهند اليوسف، بحسب مواقع إلكترونية معارضة، أن مسلحي الميليشيات التابعة لـ«با يا دا» شنوا حملة دهم واعتقال بأحياء «العزيزية» و«مشيرفة» و«النشوة» بحثاً عن مطلوبين وسلاح.

وأشار إلى أن هذه الحملة جاءت بعد سلسلة انفجارات جديدة ضربت مدينة الحسكة ومدينة الشدادي بريفها الجنوبي.

وفي السياق، استخدمت مليشيا «وحدات الحماية» الجناح العسكري لـ«با يا دا» ذريعتها الدائمة لتبرير الاعتقالات، وذكرت في بيان أنها نفذت عملية تمشيط بالحسكة بحثاً عن «خلايا نائمة» لتنظيم داعش.

في غضون ذلك، ضربت عدة تفجيرات مدينة الرقة منذ منتصف ليلة الإثنين – الثلاثاء وحتى ظهر أمس، وذكرت حملة «الرقة تذبح بصمت» الناشطة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أن ٣ انفجارات هزت مدينة الرقة قبيل منتصف ليلة الإثنين – الثلاثاء، كما حدث تفجير رابع ظهر أمس بمنطقة جامع النور.

وأوضحت، أن الانفجار الأول وقع نتيجة عن عبوة ناسفة بالقرب من مستشفى الرقة الوطني من دون تفاصيل إضافية عن سقوط إصابات، في حين التفجير الثاني كان بسبب انفجار مولدة كهرباء في منطقة بريد الدرعية من دون وقوع أي إصابات، على حين وقع التفجير الثالث بالقرب من مقر «الاستخبارات» التابعة لـ«قسد» بمدينة الرقة، في وقت وقع تفجير رابع ظهر أمس، استهدف بنايات الحرفيين في منطقة جامع النور بمدينة الرقة.

كما ذكرت مصادر من «الأسايش» وأخرى طبية، بحسب مواقع إلكترونية معارضة، أن عبوة ناسفة انفجرت بعربة عسكرية لمسلحي ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» على طريق «خس عجيل» الشرقي بالرقة ما أدى لمقتل أحد مسلحيها على الفور وإصابة آخر.

من عمليات الجيش السوري في ريف دير الزور (عن الإنترنت)

باحثون رأوا أنها «لا تسأل «قسد» الموافقة» على وجود تركي بل تخبرها أنه بات واقعاً

«أ ف ب»: أميركا لم تتمكن من إقناع أنقرة بعدم التحرّك ضد الأكراد

وكالات

لم تتمكن الولايات المتحدة الأميركية من إقناع أنقرة بعدم التحرّك ضد الميليشيات الكردية في شمال شرق سورية، وتسعى إلى تأطير هذا التحرك وتخفيف تداعياته، بحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء.

وفي تقرير لها طرحت الوكالة عدة تساؤلات بشأن شن عملية تركية عدوانية ضد مناطق سيطرة الميليشيات الكردية شمال شرق سورية، وإقامة ما تسمى «المنطقة الآمنة» المزعومة، وهي: ماذا تضع أنقرة نصب عينيها؟ وكيف يواجهها الأكراد؟ وهل ستتمكن واشنطن من إيجاد حل وسط يرضي حليفيها: تركيا شريكتها في حلف شمال الأطلسي، والأكراد الذين هزموا تنظيم داعش بدعم منها؟

وأشارت الوكالة إلى أنه مع توسّع دور الأكراد في سورية وإنشائهم ما يسمى «إدارة ذاتية»، زادت خشية تركيا من أن يقيموا حكماً ذاتياً قرب حدودها يزيد النزعة الانفصالية لدى الأكراد لديها، مبينة أنه «ومنذ ذاك الحين، لم تهدأ تهديدات أنقرة بشنّ هجوم جديد على مناطق (سيطرة) الأكراد، التي يُطلق عليها تسمية منطقة شرق الفرات».

ولفتت إلى أن أنقرة «تطمح إلى إنشاء منطقة آمنة بعرض ٣٠ كيلومتراً على طول حدودها داخل سورية، على أن تسيطر عليها بالكامل وتنسحب منها وحدات حماية الشعب الكردية»، التي تصنّفها منظمة «إرهابية».

وذكرت، أنه «تدور في أنقرة منذ ٢٣ تموز محادثات بين الطرفين (الأميركي والتركي)، وقدّمت الولايات المتحدة اقتراحات عدة، إلا أن أنقرة لم توافق على أي منها، واعتبرت أن ما تقوم به واشنطن مجرد محاولات لـ«كسب الوقت».

وحول موقف الأكراد، أوضحت الوكالة أن «الأكراد، الذين ترددوا بداية في الموافقة على إنشاء المنطقة الآمنة، رفضوا أي وجود تركي في مناطق سيطرتهم».

ونقلت «أ ف ب» عن القيادي فيما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، ألدار خليل أن إدارته «أبدت مرونة بموافقتها على أن تكون المنطقة المذكورة (الآمنة) بحدود خمسة كيلومترات، لكن تركيا رفضت هذا الطرح» كونها «تريد السيطرة على المنطقة وحدها»، وأضافت: «كما طرح الأكراد أن يكونوا جزءاً من المفاوضات بين واشنطن وأنقرة، إلا أن الأخيرة رفضت».

وبحسب الوكالة، فإنه وفي إطار مساعيهم السياسية، حاولت الميليشيات الكردية «فتح قنوات اتصال مجدداً مع دمشق وحليفتها موسكو»، ونقلت عن خليل قوله: «لا تزال الاتصالات مستمرة (مع الطرفين)، طرحنا على دمشق التفاوض على صيغة معيّنة لإدارة هذه المناطق (...)»، زاعماً أن دمشق «لم تقرر بعد ولم توضح موقفها الحقيقي رغم خطورة الوضع».

وفيما إذا كانت واشنطن ستستطيع إنقاذ الموقف، قالت الوكالة: «يجد الأميركيون أنفسهم بين نارين، إذ عليهم إرضاء تركيا، حليفتهم الإقليمية التي تشهد علاقتهم معها توتراً منذ مدة، والأكراد».

وأضافت: «يبدو أن واشنطن لم تتمكن من إقناع أنقرة بعدم التحرّك ضد الأكراد، وتسعى اليوم إلى تأطير هذا التحرك وتخفيف تداعياته».

ونقلت الوكالة عن المحلل في الشأن التركي نيكولاس دانفورث: أن «المأزق يكمن في أن الاقتراحات الأميركية تجعل المنطقة الآمنة كأنها منطقة منزوعة السلاح، فيما يتخيل الأتراك شيئاً يشبه عفرين»، في حين رأى الباحث في مركز الأمن الأميركي الجديد نيكولاس هيراس، أن «أردوغان يريد التخفيف من الضغط السياسي الداخلي عليه عبر إرسال عشرات آلاف اللاجئين السوريين» إلى «المنطقة الآمنة».

وأعرب هيراس عن اعتقاده بأن واشنطن «لا تسأل «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الموافقة على وجود تركي في المنطقة، بل تخبرهم أن ذلك بات أمراً واقعاً».

عناصر تابعة لميليشيا «قسد» في شرق سورية (أ ف ب – أرشيف)

معهد روسي: أي عمليات عسكرية في سورية من دون تنسيق مع دمشق ستزيد التوتر

وكالات

اعتبرت مستشارة مدير المعهد الروسي للدراسات الإستراتيجية، إيلينا سوبونينا أنّ أي عمليات عسكرية في سورية، من دون تنسيق مع الحكومة السورية الشرعية في هذا البلد، ستؤدي إلى جولة أخرى من التوتر في هذه المنطقة»، وأوضحت أن موسكو «تشعر بالقلق» إزاء تصريحات النظام التركي بشن عملية عسكرية جديدة شرق الفرات.

وقالت صحيفة «غازيتارو» الروسية في مقال نقله موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: أعلن رئيس تركيا عن عملية عسكرية جديدة للجيش التركي في سورية، شرقي الفرات، وأكد أردوغان أنه أعلم الولايات المتحدة وروسيا بخطة العملية العسكرية.

وأشارت الصحيفة إلى أن الهجوم المرتقب سيكون ثالث عملية عسكرية لتركيا في سورية في السنوات الأخيرة، لافتة إلى أنه في العام ٢٠١٦، أطلق أردوغان عملية «درع الفرات»؛ وفي العام ٢٠١٨، عملية «غصن الزيتون»، التي كان هدفها احتلال عفرين؛ وفي نهاية تموز من ذلك العام، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنه منع القوات التركية من توجيه ضربة «مدمرة» للأكراد في سورية.

ونقلت «غازيتارو» عن صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية: إن إدارة ترامب تقوم حالياً بمحاولة أخيرة لمنع الغزو التركي لشمالي شرقي سورية، والذي يتوقع حدوثه خلال الأسبوعين المقبلين.

وفي الصدد، قالت مستشارة مدير المعهد الروسي للدراسات الإستراتيجية، بحسب «غازيتارو»: «أي عمليات عسكرية في سورية، من دون تنسيق مع الحكومة الشرعية في هذا البلد، ستؤدي بلا شك إلى جولة أخرى من التوتر في هذه المنطقة».

وذكرت سوبونينا، أن موسكو تراقب بقلق بالغ تطور الوضع العسكري والسياسي في المنطقة، «وتشعر بالقلق إزاء مثل هذه التصريحات من الجانب التركي».

وأضافت سوبونينا: «لا يؤثر هذا، حتى الآن، وآمل ألا يؤثر، في التفاعل بين البلدان الضامنة لعملية أستانا، روسيا وتركيا وإيران، وهذا، على الأرجح، يسبب الصداع للولايات المتحدة، التي تنتشر قواتها في شمالي شرقي سورية بشكل غير قانوني، ولا تفلح حتى الآن في المناورة بين الأكراد المتحالفين معها، من جهة، وتركيا العضو في الناتو، من ناحية أخرى».

وختمت سوبونينا بالقول: «هناك كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أردوغان يخطط، من خلال العملية التي أعلن عنها، للسيطرة الكاملة على المناطق الحدودية في سورية المجاورة لتركيا».

أقوى طائرات أميركا تظهر في سماء الرقة تالفة!

وكالات

نشر موقع «لينتا» الإلكتروني الروسي صورة لأقوى الطائرات الأميركية وهي تالفة في سماء سورية، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأوضح الموقع، أن المقاتلة الأميركية كانت من طراز «إف–٢٢» رابتور، وأن الصور تم نشرها على موقع التدوينات القصيرة «تويتر»، ولفت المنشور الانتباه إلى تغريدة أحد المستخدمين، الذي أكد أن الصورة تم التقاطها شرق مدينة الرقة في ٢٩ تموز الماضي.

وفي معرض تعليقه على «إف–٢٢» رابتور، لاحظ أحد المستخدمين أن المقاتلة لديها طبقة تالفة في الجزء الأمامي من أنفها.

وكانت أميركا التي شكلت «تحالفاً دولياً» مزعوماً بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي، أقدمت على تدمير مدينة الرقة بشكل شبه كامل من خلال قصف طائراتها، كما دمرت مناطق أخرى في سورية وبنى تحتية كثيرة في هذا البلد.